البيئة وتنمية شبه جزيرة سيناء

د. حمدي هاشم
خبير دراسات بيئية بجماعة المهندسين الاستشاريين
drhhashem@yahoo.com

كانت سيناء ولا تزال مطمعاً للطامعين، ومدخلاً لتهديد أمن مصر، على مدى حقب التاريخ المتتابعة، وظهر هذا الخطر جلياً خلال العقود الستة الماضية، مع نمو السرطان الصهيوني في جسد الأمة العربية في فلسطين، ليس لكونها امتداداً جغرافياً للأراضي المحتلة في فلسطين فحسب ولكن لاعتبارها مصدر قوة حقيقية لمصر والعرب.

وتؤكد الخصائص المكانية والأهمية التاريخية لشبه جزيرة سيناء بالمفهوم الجيوستراتيجى أن سيناء وحدة مستقلة، على الصعيد القومي الجغرافي ـ السياسي، ضمن إطار الأقاليم المصرية وأنها تشكل حلم المستقبل، والمخرج الآمن من جميع مشاكلنا الاقتصادية، والأمنية أيضاً والمشروع القومي لمصر، إذا تم استغلال كل حيزها الوطني بصورة تخدم الأمن القومي المصري.

ولقد كانت نظرة السياسات الحكومية ـ غير المتوازنة ـ والعزلة ـ غير المنطقية ـ المفروضة على سيناء، عوامل ساعدت على اضطراب العلاقة بين مواطني سيناء والسلطات الرسمية والأجهزة الأمنية، وبالتالي كانت وراء تأثر وتخلف المشروع القومي لتنمية سيناء.

ويجب أن ننظر بكل التقدير والأمل لدور وخبرات القوات المسلحة المصرية في دعم ذلك المشروع، بل وإعادة الحياة إليه من جديد، ونؤكد على ايجابية وتغير نظرة الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير نحو استكمال وملء ذلك الفراغ العمراني الكبير لتأكيد الحضور الإقليمي لسيناء في المعمور المصري.

معيارا التنمية في سيناء

يذكر التاريخ أن محمد على باشا "والى مصر" كان أول من أعطى لسيناء الشكل الإداري النظامي، أرض الفيروز التي باركتها خطى الأنبياء: إبراهيم وموسى وعيسى ويوسف، وذلك أثناء وضع التشكيلات الإدارية الخاصة بكافة أنحاء الولاية، حيث أنشأ محافظة العريش (سنة ١٨١٠) ووضع تحت تصرف محافظها قوة عسكرية تحمى الحدود الشرقية لمصر، وأقيمت نقاط الشرطة والأمن ضماناً لاستقرارها وكفالة الأمان فيها، كأساس للتوطين، واستحدث فيها إدارة جمركية ومحجراً صحياً، من أجل ألا تنتقل الأمراض والأوبئة عبر الحدود.

وبذلك يؤكد اهتمام "محمد علي" بأرض سيناء البعد الاستراتيجي والعسكري، لكونها طريق جيوشه إلي الشام والجزيرة العربية، بينما أولى خليفته "عباس الأول" الاهتمام بها كمصيف ومنتجع سياحي، ومن بعده أقام "محمد سعيد باشا" حجراً صحياً في منطقة "الطور" لرعاية الحجاج، وبدأ عصر"إسماعيل" يشهد وصول الرحالة الأوروبيين إلي سيناء، للتنقيب ورسم الخرائط.

ويظل شق قناة السويس وافتتاحها أمام الملاحة العالمية عام (سنة ١٨٦٩) الحدث الأكبر الذي أثر بشكل كبير على سيناء، حيث أقيمت عدة مدن علي ضفتيها، منها مدينة القنطرة علي طريق العريش.

وبذلك فقد ارتبطت تنمية سيناء بأحد معيارين، إما استراتيجي وعسكري أو سياحي وديني وبينهما غاب الاهتمام بالمعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

وضع التنمية والعمران المصري

يقف وضع التنمية في مصر، خلال العقدين الأخيرين، شاهداً على أن سياسات الحكومة لا تزال عاجزة عن حل كثير من المشاكل بصفة عامة، فهناك خلل كبير بين مختلف المحافظات، يبتعد بها عن التناغم بين مكونات هياكل القاعدة الاقتصادية للأقاليم المصرية، ويساعد على تفاوت معدلات نموها من ناحية، وعدم مشاركتها في ارتفاع معدلات النمو القومي من ناحية أخرى، حتى يمكن الاعتقاد أن هناك أقاليم أصبحت عالة على النمو، لعدم مشاركتها الفعالة فيه.

وتجسد حالة محافظات الحدود ذلك، لكونها تستقطب ما يزيد قليلاً على ٧٥% من مساحة الدولة ولا يستوطنها سوى ١,٥% من جملة سكان مصر، بامتدادها على جانبي الوادي شرقاً وغرباً والتي تعد المنطلق الطبيعي للتخفيف من حدة هذه المشكلات، وذلك بما تملكه من مقومات التنمية المتعددة فهي المصدر الرئيسي للثروة المعدنية التي تعد أساساً لكثير من الصناعات، بالإضافة إلى ما تملكه من مقومات جذب للسياحة والعلاج، وأيضاً هناك مقومات للتوسع الزراعي لتجاوز أزمة الغذاء، وما يترتب عليه من تنمية للثروة الحيوانية.

يؤكد وضع العمران المصري وأزمته الإستراتيجية، أن تلك الأزمة الاقتصادية ـ البيئية تفاقمت نتيجة عدم التوازن بين ذلك النمو السكاني الكبير، وتلك المحاولة المصيرية في الحفاظ على الرصيد المتبقي من الأرض الزراعية، مع وجود قصور شديد في مراكز الجذب الحضري القادرة

على إعادة توزيع السكان بصورة تدعم الأمن القومي المصري، في ظل ذلك الخلل الاقتصادي الشديد الناتج عن العجز في الموازنة العامة للدولة، وانخفاض معدل زيادة رأس المال المحلى، بما في ذلك ضعف الاستثمارات الإنتاجية وسوء توزيع الدخل القومي الذي يركز الثروة بين الأغنياء ويزيد من حجم الفقراء.

ولكن ما هو الحل حين يصل عدد سكان مصر نحو ٩٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما ترتب على اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

الحل في تنمية سيناء

إن مصر في حاجة إلى مشروع تنموي جديد، قادر على إعادة توزيع السكان، في كل بقاعها دون التركيز ـ كما هو الحال الآن ـ على هذا الوادي القديم، مشروع يكون على شاكلة شق قناة السويس، التي كانت وراء تعمير هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة بإقليم قناة السويس.

ولقد تبنت مصر في السنوات الأخيرة بعض الاستراتيجيات، للانتشار على الامتداد الوطني لزيادة فاعلية استخدام واستغلال الحيز المصري المتاح، كأهم مورد من موارد التنمية بإقامة العديد من المشروعات القومية منها:

- المشروع القومي لتنمية سيناء، ومنطقة جنوب الوادي
- ومشروع تنمية بحيرة ناصر
- ومشروع تنمية المثلث الحدودي بمنطقة شلاتين وحلايب
- ومشروع تنمية شمال خليج السويس
- ومشروع شرق التفريعة بمحافظة بور سعيد

غير أن هذه المشروعات تركزت في مناطق محدودة، تمثل نحو ٢٥% من مساحة الدولة ولم تؤت ثمارها المرجُوَّة بعد.

ويمكن القول أن تنمية الحيز المكاني في سيناء فريضة وطنية لا تخلو من مزايا نسبية، فهي بوابة مصر الشرقية التي تربطها بغربها وبالعالم الخارجي من حولها، بالإضافة لما تمثله سواحلها من أهمية إستراتيجية من زوايا عديدة لتعزيز الروابط التجارية بين مصر ودول حوض البحر المتوسط، أما اقتصادياً فتتيح إمكانية استغلال الموارد الطبيعية. وبالمنظور الإقليمي تنتمي سيناء لإقليم قناة السويس بما يملكه من إمكانيات تعزز قدرات وحداته على التنمية حيث يضم هذا الإقليم جميع مقومات الازدهار الاقتصادي.

حيز التنمية في سيناء:

تشمل سيناء محافظتين هما: شمال سيناء وجنوب سيناء بمساحة تزيد قليلاً على ٦٠ ألف كم^{٢} (تمثل حوالي ٦% من مساحة الدولة) ونحو ٧٥% من جملة مساحة إقليم السويس، ولا يستقطبان أكثر من ٤٩٠ ألف نسمة ـ حسب تعداد عام (٢٠٠٦). وتشير الإسقاطات السكانية لمحافظتي سيناء حتى عام ٢٠٢٢ ، حسب بيانات الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إلى تقديرات لحجم السكان فيهما والذي سوف يبلغ حوالي ٦٢٥ ألف نسمة في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١٣٥ ألف نسمة خلال الفترة ٢٠٠٦/ ٢٠٢٢. وتعهد المشروع القومي لتنمية سيناء بنقلة حضارية تناسب إمكانياتها من الموارد وأهمية موقعها الجغرافي، بعد توفير الخدمات والبنية الأساسية الضرورية، واستثمار الموارد

المحلية للدخول إلى مرحلة تنموية جديدة، كما يهدف إلى دمج الكيان الاقتصادي والاجتماعي لسيناء مع باقي المعمور المصري، من خلال الارتقاء بمستوى استغلال واستثمار الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات المحلية، وتحقيق فائض تصديري، والمساهمة في حل المشكلة السكانية وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي ٢٥٢ مليار جنيه مصري، يبلغ نصيب شمال سيناء منها ٦٩ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧.

محافظة شمال سيناء

تشغل مساحة شمال سيناء حوالي ٢٩ ألف كم^{٢} (تعادل ٢,٩% من مساحة الدولة) و تمثل ٣٦% من جملة مساحة إقليم السويس. وتضم المحافظة ستة مراكز هي: العريش، بئر العبد، الحسنة، نخل، الشيخ زويد، رفح، وتشتمل على ٦ مدن، ٨٢ وحدة محلية ريفية (قرية رئيسية) يتبعها ٤٥٩ عزبة وتجمع بدوى، ويبلغ سكان المحافظة نحو ٣٤٠ ألف نسمة (٦٠% حضر، ٤٠% ريف)، ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى حوالي ٤١٠ ألف نسمة بحلول عام ٢٠٢٢، بزيادة تبلغ ٧٠ ألف نسمة خلال الفترة ٢٠٠٦/ ٢٠٢٢ وبنسبة تبلغ ٢١% من جملة سكان عام ٢٠٠٦. ولا تزيد المساحة المزروعة على ١٢٠ ألف فدان، حيث تشتهر المحافظة بزراعة الفواكه مثل الخوخ والتين والعنب والنخيل وكذلك اللوز والزيتون، وتضيف المياه المنقولة عبر ترعة الشيخ جابر إلى شمال سيناء ٢٧٥ ألف فدان ستمكن من بناء مجتمع زراعي وصناعي وسياحي جديد، يعظم العوائد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من توصيل مياه النيل إلى شمال سيناء، وتغذية الخزان المائي الجوفي، ومن المتوقع في القريب العاجل أن تصل المساحة القابلة للاستزراع فيها إلى أكثر من ٦٠٠ ألف فدان باستخدام نظم الري الحديثة، لتصبح المحافظة من بين محافظات مصر الزراعية.

تطل محافظة شمال سيناء على البحر المتوسط، وتتميز بوجود بيئتين: بيئة ساحلية شمالاً (البحر المتوسط وبحيرة البردويل) وبيئة صحراوية جنوباً (جبال ووديان وعيون طبيعية).

ولهذا تتنوع مقومات الجذب السياحي التي تنهض على مقومات طبيعية وتاريخية، وسياحة الترانزيت، واليخوت، والواحات الطبيعية، ومراقبة الطيور.

كما تعتبر شمال سيناء مخزناً هائلاً للثروات المعدنية، إذ يتوفر فيها: الرخام ورمل السيلكون والحجر الجيري والطفلة والجبس والرمال الصفراء والدولوميت والمارل والتربة الزلطية والفحم، والصوديوم والكبريت.

محافظة جنوب سيناء

تبلغ مساحة محافظة جنوب سيناء حوالي ٣١ ألف كم^{٢} (تعادل ٣,١% من مساحة الدولة) وتمثل ٣٨,٨% من جملة مساحة إقليم قناة السويس.

وتضم المحافظة خمسة مراكز إدارية هي: أبو زنيمة، رأس سدر، أبو رديس، شرم الشيخ ونويبع، كما تضم ٨ مدن و٩ وحدات محلية ريفية (قرى رئيسية) بإجمالي ٩ قرى، بالإضافة إلى ٨٣ تجمع بدوى. ويبلغ سكان المحافظة نحو ١٥٠ ألف نسمة (٥٧% حضر، ٤٣% ريف)، ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى حوالي ٢١٥ ألف نسمة بحلول عام ٢٠٢٢، بزيادة تبلغ ٦٥ ألف نسمة خلال الفترة ٢٠٠٦/ ٢٠٢٢ وبنسبة تبلغ ٤٣% من جملة سكان عام ٢٠٠٦. وتنتج المحافظة ٣٠% من إنتاج مصر من البترول، بالإضافة إلى توفير خامات المنجنيز والكاولين ورمل الزجاج والجبس والصخور الجرانيتية.

وتعد محافظة جنوب سيناء من أجمل المناطق السياحية ن وأروعها في مصر، فقد وهبها الله الطبيعة الخلابة المتمثلة في مناطقها الجبلية، والسهول والوديان والشواطئ، ولذا فإنها تعتبر مركزاً

عالمياً للسياحة بمختلف أنواعها، فهناك دير سانت كاترين، والكنيسة الكبرى، وجبل طور سيناء، وجبل سربال، وله خمس قمم، وفى وسطه دير قديم وكنيسة، ومغارات للنساك، وجبال الفيروز المشهورة، وحمام فرعون، وحمام موسى، ووادي المغارة، ومعبد سرابيط الخادم.

وتتميز المحافظة أيضاً بشواطئها الطويلة الممتدة على خليجي السويس والعقبة، حيث نقاء وصفاء المياه، والمناظر الجميلة علاوة على الشعب المرجانية ذات الألوان المتعددة والأسماك الملونة.

وللاستمتاع بجمال الكائنات البحرية أنشئ ١٧٠ مركزاً للغوص، بالإضافة إلى المحميات الطبيعية مثل: محمية رأس محمد، ومحمية نبق، ومحمية سانت كاترين، ومحمية أبو جالوم ومحمية طابا.

عناصر البيئة وتنمية سيناء

تعد عناصر البيئة أحد الضوابط الحاكمة للتنمية في سيناء بجانب الموقع الجغرافي والأهمية المكانية والخصائص الطبيعية (الجيولوجية والتضاريس) وأهم عناصرها: المناخ، موارد المياه خصائص التربة، النباتات الطبيعية، الأحياء البرية والطيور والمحميات الطبيعية.

وجدير بالذكر أن منطقة سيناء تعد من المناطق الفقيرة في الحياة البرية، وذلك نتيجة تعرض منظومة الحياة البرية فيها إلى العديد من المشكلات، التي عملت على الحد من تكاثرها أو هجرتها، وذلك بسبب الحروب المتعاقبة والتي خلفت مظاهر عدة للتدمير، إضافة إلى رحلات الصيد الجائر، التي كانت إلى عهد قريب تجوب المنطقة بهدف صيد الحيوانات البرية الأليفة مثل الغزلان والأرانب البرية والحبارى، وموجات الجفاف الشديد ـ في بعض مناطق سيناء ـ مما أدى إلى هلاك الكساء النباتي، وتعذر حصول الحيوانات والطيور على الغذاء والماء.

تعتبر شبه جزيرة سيناء، باستثناء قطاعها الشمالي، من المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية من حيث مناخها العام، فهي مرتفعة الحرارة صيفاً مائلة للدفء شتاءاً، كما أنها كثيراً ما تتعرض للأعاصير والانخفاضات الجوية في معظم أشهر السنة وخاصة في الربيع والصيف والشتاء، والرياح التي تهب عليها إما شمالية أو شمالية غربية في الصيف والخريف أو عربية جنوبية في الشتاء. أما أمطارها فهي قليلة نسبياً ويسقط معظمها في فصل الربيع والخريف بجانب أمطار الشتاء غير المنتظمة.

ونظراً لموقع سيناء الجغرافي وتضاريسها المختلفة، واتساع مساحتها فإن عناصر المناخ المتمثلة في: درجة الحرارة، الأمطار، الرياح والرطوبة النسبية، تتباين على نحو كبير.

وفيما يلي أهم نتائج عناصر البيئة الحاكمة في تنمية سيناء:

- تقل الأمطار السنوية التي تسقط على سيناء بصفة عامة عن ٢٠٠ مم في أقصى الشمال عند رفح والعريش، وتكون أقل من ٢٠ مم عند أقصى الجنوب عند رأس محمد، باستثناء الجنوب الأوسط المرتفع (إقليم الجبال) فتتراوح كمية الأمطار التي تسقط عليه ما بين ٥٠ـ١٥٠ مم في السنة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على مياه الأمطار وحدها في التنمية الزراعية في مثل هذه المناطق الوسطى من سيناء إذا ما قورنت بمثيلاتها التي تمتد على طول الساحل الشمالي والتي يمكن أن تنشأ فيها قرى زراعية.
- تتميز بعض الأماكن في سيناء بإمكانية الاستفادة الاقتصادية من سرعة الرياح بها، في توليد الطاقة الكهرباء، خاصة في المناطق الجنوبية في نطاقي الطور وسانت كاترين، حيث سجلت

نتائج القياس السنوي لمتوسط سرعة الرياح ٧,٩ م/ث، وهى سرعة مناسبة لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح.

- تعتبر موارد المياه من أهم الضوابط الحاكمة لتنمية سيناء، باعتبارها حجر الزاوية في توزيع السكان والعمران وكافة الأنشطة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بإمكانية الزراعة في الإقليم، وليس الحل الأمثل لمشكلة المياه في سيناء إعادة مياه النيل من جديد عن طريق ترعة السلام فقط بل يتطلب الأمر استغلال كل إمكانيات سيناء من موارد المياه، التي تتواجد على هيئة مياه سطحية ناتجة عن السيول، أو على هيئة مياه جوفية نتيجة تسرب جزء من هذه المياه إلى رواسب الرمال والحصى إلى تملأ بطون الأودية.
- تعد خزانات تكوينات العصر الجيولوجي الثاني والثالث من مصادر المياه الجوفية العميقة المنتشرة بين الساحل الشرقي لخليج السويس والساحل الغربي لخليج العقبة وشمال شرق شبه جزيرة سيناء، حيث تتدفق المياه نحو السطح نتيجة للضغط الشديد الذي يقع الطبقات الحاملة للمياه مثل مجموعة عيون موسى.
- نقل مياه النيل إلى سيناء وذلك من خلال: مشروع ترعة السلام لنقل نحو ٤,٥ مليار م^{٣} من المياه سنوياً تأتى مناصفة من مياه النيل ومياه الصرف الزراعي، عبر ترعة السلام التي تعبر قناة السويس بسحارة عند الكيلو ٢٨ جنوب بور سعيد، بهدف استصلاح ٤٠٠ ألف فدان على مياه النيل، وكذلك سحارة الدفرسوار لنقل نحو ٤٢٠ مليون م٣ من مياه النيل سنوياً بهدف زراعة ٧٧ ألف فدان شرق قناة السويس.
- تعظيم الاستفادة من مصادر المياه المحلية، بهدف استصلاح وزراعة نحو ٧ آلاف فدان على المياه الجوفية في مناطق المغارة وصدر الحيطان والكونتلا وعريف الناقة والتمد ونخل والبروك بوسط سيناء، و٨ آلاف فدان أخرى على المياه الجوفية بمناطق وادي فيران والمالحة وسهل القاع وغرندل بجنوب سيناء.
- استصلاح وزراعة ٥٠ ألف فدان على مياه السيول في شمال سيناء من خلال إقامة سدود التخزين بمناطق البروك والجيرافى والعريش والعقبة ووتير .
- يعتبر الامتداد الساحلي لوادي العريش ما بين رفح وقطاع غزة في الموضع الذي يتواجد عنده وادي غزة، من أكثر المواقع صلاحية للزراعة والتوسع الزراعي من حيث التربة ويتميز هذا الشريط الساحلي بالأراضي الخشنة القوام، وتستخدم في التشجير وكذلك الكثبان الساحلية التي تصلح للتشجير مع بعض زراعات الفاكهة في المواقع المنخفضة ، وكذلك في الأراضي الرسوبية الطينة المزجية.

ولا شك أن التوسع الزراعي على هذه الأراضي جدير بالعناية، ويجب أن تعطى له الأولوية عند التوسع في استصلاح الأراضي على مصادر مياه الأمطار والمياه الجوفية والتي تتوفر في هذا الجزء من الإقليم.

- من أنسب المواقع للتوسع الزراعي حوض وادي الجرافى، نظراً لاستواء السطح، ووجود رواسب غرينية تغطى ٣٠% من مساحته التي تبلغ حوالي ٦٠٠ كم^{٢}، تتميز بمستوى ملوحة منخفض يسمح بزراعة معظم المحاصيل الزراعية.
- وكذلك حوض وادي سدر، في مساحات متفرقة قابلة للزراعة تقدر بنحو ٥٠٠ كم^{٢}، يصلح معها زراعة أشجار الزيتون ونبات الجوجوبا، وبعض الأنواع من الخضروات والفواكه.
- أما أراضى الأحواض شرقي البحيرات المرة فهي من أجود الأراضي في محتواها وخصائصها، ومعها منطقة السهول الفيضية البحرية في شرق بحيرة المنزلة، لذا يجب أن تعطى لكل هذه الأراضي الأولوية في عمليات التوسع الزراعي.

- تعتبر محافظة شمال سيناء من المناطق النباتية الهامة في مصر، لما تحتويه من نباتات ذات قيمة غذائية وأخرى صالحة للرعي، أهمها النباتات ذات الاستخدامات الطبية والعطرية وقد أتاح التنوع في شكل السطح وتركيب التربة وامتداد الوديان بين الجبال العالية تميزاً واضحاً في تنوع هذه النباتات.
- تم حصر وتسجيل ما يزيد على ١٥٠ نباتاً طبياً بوديان سيناء، تم تضمينها موسوعة للنباتات الطبية، من بين أكثر من ٧٢٥ نوعاً من النباتات التي تنمو في أنحائها المتفرقة، من منطلق أهمية النباتات الطبية والاتجاه العالمي نحو العودة إلى الطب الطبيعي، والتداوى بالأعشاب، وذلك بالتعاون بين الجمعيات الأهلية وجهاز شئون البيئة.
- أضفت ملامح البيئة الطبيعية في سيناء طابعاً مميزاً، تجعله يستحق الحماية الطبيعية، وما يستتبعه من طبيعة جيولوجية متميزة، وتكوينات جغرافية لا مثيل لها، ونظام بيئي متكامل يجمع بين الأرض والمياه والنباتات والطيور والشواطئ والمياه وما بها من أحياء بحرية نادرة، وتوجد سبع محميات طبيعية في سيناء، من أصل ٢٣ محمية، هي: رأس محمد وجزيرتي تيران وصنافير، الزرانيق وسبخة البردويل، الأحراش الساحلية برفح بمحافظة شمال سيناء، سانت كاترين، نبق، أبو جالوم ومحمية طابا، وتتمتع محمية رأس محمد بشهرة عالمية باعتبارها من أجمل مناطق الغطس في العالم، ولوجود حفريات بها تتراوح أعمارها بين ٧٥ ألف سنة و٢٠ مليون سنة.

المشروع القومي لتنمية سيناء (١٩٩٤ ـ ٢٠١٧)

تشمل الأبعاد الأساسية للمشروع الاتجاهات التالية :

- دمج سيناء في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمعمور المصري، ووضع خريطة استثمارات متكاملة وتحقيق التوظيف الأنسب لأراضى سيناء، ودعم البعد الأمني والسياسي للحدود الشرقية للدولة، وإعادة توزيع خريطة مصر السكانية.
- إيجاد محور تنموي رئيسي يضم ٣ أقطاب فرعية (العريش ـ الطور ـ نويبع) مع وضع قطب مركزي (نخل) بحيث يتوسط سيناء كنقطة مركزية مع تدعيم التنمية المحلية لضمان عدم تفريغ الوسط من النشاط والإنسان.
- الاعتماد على المحور التنموي الشمالي والغربي الذي يضم (قاعدة العريش وخليج السويس محور العريش والطور) في خلق قاعدة لجذب الاستثمار والسكان من خلال القطاعات الفرعية، المتمثلة في السياحة الداخلية للساحل الشمالي، والترويج للمناطق الواقعة على خليج السويس، مع إيجاد مجتمعات عمرانية جديدة ، تتوافر فيها البنية الأساسية والطرق وغيرها، ونشاط صناعي وتعديني ومناطق حرة ومجتمعات صناعية، وجامعات إقليمية.
- اعتماد المحور التنموي الشرقي المتمثل في قطاع العقبة على دعم السياحة الدولية بصفة خاصة وإمدادها بكافة المقومات، وإقامة شبكة قوية من البنية الأساسية تشمل مطارات وموانئ ومحطات مياه وكهرباء وغير ذلك.
- تطوير المحور التنموي الأوسط (قطاع نخل) ليشمل وادي التكنولوجيا ومعاهد متخصصة ومراكز أبحاث وقرية حجاج ومركز خدمات إقليمية ودولية ومركز سياحة سيارات وسفاري ومركز صناعات زراعية.

والمشروع يستهدف تحقيق ما يلي:

- تدعيم الإنتاج الزراعي والمساهمة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية على المستويات الإقليمية والقومية، مع دعم الصادرات، باعتبار قطاع الزراعة أداة لجذب الزيادة السكانية من الوادي، وتوطين سكان سيناء الحاليين، بحيث يستوعب القطاع حوالي ١٦٥ ألف فرصة عمل تتضمن زيادة سكانية قدرها ٧٧٥ ألف نسمة. وذلك بزيادة الرقعة الزراعية بمقدار ٧٢٧ ألف فدان شاملة المساحات المستهدف زراعتها بعد تنفيذ مشروعات أعالي النيل وترعة السلام بالإضافة إلى ما هو قائم ويقدر بحوالي ١٧٥ ألف فدان.
- تدعيم قطاع الصناعة باستخدام المواد المتاحة ويستهدف القطاع استثمارات قدرها ١٠ مليار جنيه، إلى جانب قطاع البترول حيث يقدر احتياطي المنطقة بنحو ٢٣٧ مليون برميل خام.
- تشجيع السياحة والسياحة الداخلية بما يوفر ١١٣ ألف فرصة عمل يتبعها زيادة سكانية قدرها ٣٣٩ ألف نسمة، استثمارات القطاع حتى عام ٢٠١٧ حوالي ٨,٢ مليار مستهدف زيادة الطاقة الفندقية بنحو ٣٨ ألف غرفة حتى سنة الهدف ليصل الإجمالي إلى ٤٣ ألف غرفة.
- الربط بين سيناء وباقي أنحاء مصر والخارج، من خلال الربط البرى والجوى والسكك الحديدية والبريد وشبكات الاتصالات والمعلومات وغيرها، وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية باستثمارات قدرها ٦,٢ مليار جنيه.
- تحسين نوعية وجودة الحياة بالتنمية غير الملوثة للبيئة وتحسين شبكات المياه والصرف والكهرباء وغيرها من الخدمات في كل القطاعات.
- بناء الإنسان علمياً وصحياً وثقافياً ودينياً في إطار متكامل.
- زيادة عدد السكان إلى نحو ٣,٢ مليون نسمة.

أما على مستوى التنمية القطاعية فيشمل المشروع ما يلي:

- التنمية الزراعية وتشمل ٣ مشروعات كبرى: استصلاح ٤٠٠ ألف فدان بشمال سيناء على مياه ترعة السلام، واستصلاح ٧٧ ألف فدان يشرق القناة، على مياه سحارة الدفرسوار واستصلاح ٢٥٠ ألف فدان شرق قناة السويس بالاستفادة من مياه مشروعات أعالي النيل.
- التنمية الصناعية في صناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية والصناعات الغذائية والصناعات الصغيرة والحرفية، وإقامة مناطق صناعية ومناطق حرة بمواقع في العريش والقنطرة شرق وبئر العبد ورأس سدر والطور وشرق البحيرات (وادي التكنولوجيا) وسهل الطينة والشيخ زويد وشرق بور سعيد.
- القطاعات الأخرى مثل قطاع البترول والسياحة والتنمية العمرانية والإسكان والكهرباء والطاقة والنقل والتخزين والاتصالات (بناء شبكة هيكلية) ومياه الشرب والصرف الصحي والخدمات التجارية والتموينية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية.

رؤية تحققت في حاضر سيناء واستشرفت المستقبل

أكدت رؤية دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية (NUPS, 1982) بشأن تنمية المناطق النائية ومنها سيناء على الأهمية القومية لوضع برامج التنمية لكل من سيناء ومحافظة البحر الأحمر والصحراء الغربية والمناطق الواقعة بالساحل الشمالي الغربي.

ولكن بالرغم من ذلك، فقد استخلصت الدراسة ـ بعد مراجعة الدراسات المختلفة في هذا المجال ـ أن المناطق النائية لن تلعب دوراً رئيسياً في استيعاب العدد المتوقع من سكان الحضر حتى سنة الهدف (٢٠٠٠) ففرص التنمية محدودة والموارد الطبيعية ـ ومن بينها المياه ـ نادرة إلى حد كبير ، كما أن تكاليف الاستثمارات مرتفعة عن مثيلاتها في المناطق الأخرى.

غير أن هذا يؤكد الاهتمام بتنمية هذه المناطق، إذ يؤدى تنفيذ بعض الاستثمارات وإجراء التجارب الإنمائية إلى فرص أكبر للنمو الذاتي مستقبلاً، مما يسهم في مواجهة الصعوبات التي قد تواجه الدولة في مجال التنمية خلال القرن الواحد والعشرين، وذلك بأن تبنى إستراتيجية المناطق النائية على أساس الاستثمارات ذات العائد المرتفع وعلى أساس دراسة جدوى كل مشروع على حدة وليس على أساس وضع برامج إقليمية متكاملة، وأن يقترن ذلك بسياسة للاستثمار العام تهدف إلى رفع معايير البنية الأساسية بنسبة ضئيلة. كذلك ثمة توصية بالاستثمار المباشر في المشروعات الصناعية ومشروعات الخدمات التي تؤدى إلى زيادة النمو السكاني عن المعدلات المتوقعة حالياً للأقاليم النائية، كل ذلك بشرط التأكد من سلامة وكفاءة تلك المشروعات من الوجهة الاقتصادية.

تشير محددات التنمية في هذه المناطق النائية إلى ملائمة أراضيها لإقامة مشروعات جديدة يتم تصميمها وتنفيذها بحرص وعناية شديدين، مثل تلك المشروعات المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة لمواجهة المعوقات المحتملة مستقبلاً، ومواكبة الاحتياجات اللازمة للارتفاع بمستوى الأداء والكفاءة في الحفاظ على الموارد، ومن أمثلتها: مشروعات التغذية بالمياه، وإيجاد البدائل للاتصالات وأساليب الزراعة، والتكنولوجيا المستخدمة في توليد الطاقة، وأنماط الاستيطان المتوافقة مع الظروف البيئية.

وذلك رهن بإقامة مشروعات لها صفة النمو الذاتي، معتمدة على تقديرات محددة لتكاليف التنمية بهذه المناطق، مع حصر هذه التكاليف في نطاق الحدود الملائمة، وعليه فإن استيعاب نسبة تتراوح بين ٠,٧٥% و ١% من الزيادة السكانية في الحضر بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٠ في المناطق النائية يتطلب أكثر من أربعة أمثال الرقم المقدر حالياً للاستثمار بمجالات الإسكان والبنية الأساسية داخل الحضر في هذه المناطق، بالإضافة إلى تكاليف الشبكات الإقليمية الأخرى، مثل شبكات المياه والطاقة والنقل والاتصالات.

وقد توصلت دراسات التخطيط الإقليمي ـ الجارية وقتذاك لسيناء والساحل الشمالي الغربي والبحر الأحمر والصحراء الغربية ـ إلى اقتراح زيادات كبيرة في أعداد سكان تلك المناطق (وبتكلفة بالغة الارتفاع) وبالتالي ضرورة ربط هذه المقترحات بكل من متطلبات الاستثمار الكلية بالمخططات العامة للمناطق الحضرية والموارد الإجمالية المتاحة لتمويل سياسة التنمية الحضرية.

توصيات عامة لمشروع تنمية سيناء

ثبت أن تنمية بوابة مصر الشرقية مطلبٌ قوميٌّ أصيلٌ، لذلك يجب الأخذ في الاعتبار خصائص المركب السكاني والاقتصادي للمجتمع البدوي في سيناء، وأن تتم التنمية بمشاركة المجتمع المحلى. ومن ثم إيجاد وسائل غير تقليدية لجذب وتوطين السكان الحاليين، إلى جانب الشرائح المستهدفة من سكان الوادي والدلتا لزيادة مساهمة سيناء في إعادة توزيع الخريطة السكانية في مصر. وضرورة ربط المشرعات الزراعية والصناعية والخدمية بمعايير حماية البيئة من التلوث، والتفكير في وسائل منع وصول الأمراض التاريخية بأراضي الوادي والدلتا إلى الأراضي البكر في سيناء في ظل دعم الاعتماد على نقل مياه النيل إليها. وكذلك مراجعة مشروع تنمية سيناء (١٩٩٤ ـ ٢٠١٧) وكافة المخططات الإقليمية وتفعيل نتائج دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية لتحقيق التنمية الشاملة المعتمدة على دراسات الجدوى المحلية لكل المشروعات العمرانية والاقتصادية.

الأمر الذي يؤكد على ضرورة إعطاء سيناء الأولوية في توفير الاستثمارات المطلوبة للتنمية وتجميد التفكير في تنفيذ مشروعات التنمية المقترحة ببوابة مصر الغربية حتى يثبت جدواها الاقتصادية والفنية.